

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

لجنة الممثلين الدائمين  
الدورة العادية الثامنة عشرة  
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-26 يونيو 2009

—

PRC/RPT. (XVIII)

التقرير

—

## تقرير الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة الممثلين الدائمين

### أولا- مقدمة:

- 1- انعقدت الدورة العادية الثامنة عشرة للجنة الممثلين الدائمين في سرت، الجماهيرية العظمى، من 24 إلى 26 يونيو 2009، برئاسة سعادة السيد على عويدان، أمين المكتب الشعبي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- 2- لتسهيل بحث بنود جدول أعمالها على نحو مستفيض، بدأت لجنة الممثلين الدائمين عملها في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، حيث ناقشت عددا من بنود جدول الأعمال.

### ثانيا- الحضور:

- 3- حضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكامرون، الرأس الأخضر، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إرتريا، إثيوبيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الجابون، جامبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العظمى، ملاوي، مالي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية الصحراوية، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي. وترفق قائمة المشاركين كالملاحق (1) بهذا التقرير.
- 4- حضرت الاجتماع أجهزة الاتحاد التالية: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان، اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته والبرلمان الأفريقي، كما حضرته أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: تجمع سين صاد، الكوميسا، الإيكواس، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

## ثالثاً- مراسم الافتتاح:

- 5- في كلمته التمهيدية، رحب أمين الشؤون الأفريقية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي بجميع الوفود في سرت حيث تم اعتماد الإعلان التاريخي في 99/9/9 والذي يمثل ميلاد الاتحاد الأفريقي. وحيا المنظمة على التقدم المستمر ومواصلة إنشاء أجهزتها التشريعية والقضائية والتنفيذية وعملية تحول مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى سلطة تنفيذية للاتحاد الأفريقي. وأعرب عن تقديره للدور الهام للجنة الممثلين الدائمين في هذه العملية وناشدها أن تراعي في أعمالها المقررات السابقة للاتحاد الأفريقي التي تدعو إلى التعجيل بالعملية الرامية إلى إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية. وذكر لجنة الممثلين الدائمين بأن الجهود التي تبذلها أفريقيا هي محل تقدير من القارات الأخرى وبأنه يجب أن تكون على مستوى الالتزامات التي تم التعهد بها. وأخيراً، تمنى لأعمال لجنة الممثلين الدائمين النجاح الكامل.
- 6- عند تناوله الكلمة، قدم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تهانيه الحارة للدكتور التريكي على انتخابه الباهر رئيساً للدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستفتتح في سبتمبر 2009. وأبرز بعد ذلك الدور الهام الذي لعبته لجنة الممثلين الدائمين في عملية تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي مبرزاً أنه من الضروري تعزيز التعاون بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية في إطار روح نازاريت ومن منظور تحول جديد. وذكر أن المفوضية التزمت، عقب الدورة المشتركة لاستشارة الأفكار بين المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين، بتحسين طرق التنظيم الإداري والمالي مع واجب تقديم الحسابات بشكل يتم من خلاله إيجاد الوسائل المناسبة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية.
- 7- أضاف رئيس المفوضية أن الخطة الإستراتيجية الجديدة 2009-2012 تستهدف إلى ضمان تحديد الأولويات واستدامة وتماسك البرامج والإدارة السليمة في ضوء أهداف

محددة. كما حيا التزام لجنة الممثلين الدائمين بمتابعة هذه الخطة التي ستؤدي، إذا تم اعتمادها وتنفيذها، إلى تجسيد الأعمال التي من شأنها تحسين رفاهية الشعوب الأفريقية. وأخيراً، جدد التزام المفوضية بدعم لجنة الممثلين الدائمين في القيام بمهامها.

**رابعا- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل:**

8- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين جدول أعمالها بدون تعديلات. ويرفق جدول الأعمال كملحق (2) بهذا التقرير.

9- كما اعتمدت تنظيم العمل على النحو التالي:

الفترة الصباحية: الساعة 10.00 - 13.00

الفترة المسائية: الساعة 16.00 - 18.00

**البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإدارية والمالية:**

**1- بحث تقارير اللجان الفرعية:**

أ) اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، الوثيقة

**EX.CL/497 (XV)a**

10- قدم رئيس اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، سفير غينيا الاستوائية سعادة السيد/ روبن ماي، إلى لجنة الممثلين الدائمين، تقرير اللجنة الفرعية عن البدلات التي تدفع للعاملين، يحتوي على المقترحات التالية من مفوضية الاتحاد الأفريقي:

**1. مُضاعف بدل تسوية المرتب:**

11- بالنسبة لمُضاعف بدل تسوية المرتب، تقترح المفوضية الخيارين المنقحين التاليين:

### الخيار 1:

50% من الفارق بين معدل الاتحاد الإفريقي ومتوسط معدلات بدل تسوية المرتب للجنة الدولية للخدمة المدنية للفترة من مايو إلى أبريل 2009 (12 شهرا). وتقدر الآثار المالية لهذا الخيار بقيمة **1,174,330.00 دولارا أمريكيا**.

### الخيار 2:

(1) زيادة بقيمة 25% لمُضاعف بدل تسوية المرتب لمقارّ عمل الاتحاد الإفريقي مع معدلات بدل تسوية المرتب الحالية التي تتراوح بين 38% و 46%.  
(2) زيادة بقيمة 15% لمُضاعف تسوية المرتب لمقار عمل الاتحاد الإفريقي مع معدلات بدل تسوية المرتب الحالية التي تفوق 46%.

وتقدر الآثار المالية لهذا الخيار بقيمة **1.850.283.73**

### 2. بدل السكن:

عند تقديم بدل السكن مجددا، تقترح المفوضية الخيارين التاليين:

### الخيار 1:

- زيادة شاملة للمعدلات الحالية بقيمة 40%

تقدر الآثار المالية لهذا الخيار بقيمة : **2,259,452.98 دولارا أمريكيا**

### الخيار 2:

- زيادة شاملة للمعدلات الحالية بقيمة 30%

الآثار المالية لهذا الخيار هي : **1,694,589.74 دولارا أمريكيا (انظر الملحق 2)**

### 3. بدل التعليم:

تقترح المفوضية الخيارين التاليين لبدل التعليم:

### الخيار 1:

زيادة بقيمة 50% للمعدل الحالي البالغ 6,500.00 دولار أمريكي والذي سيصل إلى 9,750 دولار أمريكي للطفل في السنة بالنسبة للعاملين المعيّنين دولياً، وزيادة مماثلة للسقف إلى 3,150.00 دولار أمريكي بالنسبة للعاملين المعيّنين محلياً. وتقدر الآثار المالية لهذا الخيار بقيمة : **1,250,000.00 دولار أمريكي.**

### الخيار 2:

زيادة بقيمة 40% للمعدل الحالي البالغ 6,500.00 دولار أمريكي والذي سيصل إلى 9,100.00 دولار أمريكي للطفل في السنة بالنسبة للعاملين المعيّنين دولياً، وزيادة مماثلة للسقف إلى 2,940.00 دولار أمريكي بالنسبة للعاملين المعيّنين محلياً. وتقدر الآثار المالية لهذا الخيار بقيمة : **1,000,000.00 دولار أمريكي.**

### ملخص إجمالي الآثار المالية:

ألف- يقدر إجمالي الآثار المالية للخيارات الثلاثة للتكلفة الأعلى/المزايا العليا بقيمة **5,359,736,71 دولارا أمريكيا.**

باء- يقدر إجمالي الآثار المالية للخيارات الثلاث للتكلفة الأدنى/المزايا الدنيا بقيمة **3,868,919,74 دولارا أمريكيا**

بعد عرضه، تركزت المناقشات على النقاط التالية:

- (1) إن مبدأ زيادة بدلات عاملي الاتحاد الأفريقي مسألة هامة بالنسبة لجميع الفئات. وتعتبر هذه المسألة عويصة تستدعي اهتماما خاصا.
- (2) ينبغي لكل زيادة أن تراعي قدرة الدول الأعضاء على الدفع علما بأنها كانت على الدوام ملتزمة بتحسين ظروف خدمة عاملي الاتحاد الأفريقي.
- (3) ضرورة الاحتفاظ بالعاملين الأكفاء من أجل عدم إضعاف المفوضية.
- (4) ضرورة استكمال نظم ولوائح عاملي الاتحاد الأفريقي واعتمادها.

- (5) لا يمكن لمتأخرات المساهمات أن تشكل دائما مصدرا بديلا للتمويل نظرا لأنها لا تمثل حلا دائما كمصدر للتمويل.
- (6) ينبغي للدول الأعضاء أن تحرص على منح عاملي الاتحاد الأفريقي، ظروف عمل مقبولة نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة.
- (7) ينبغي تقديم توضيحات حول طبيعة الزيادة المطبقة على المقر والبالغة 45%، وهي نسبة غير متناسبة مع الزيادة الممنوحة للمكاتب الإقليمية.
- (8) في وجه الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها جميع البلدان الأفريقية، يتعين على المفوضية ترشيد مصاريفها كما ينبغي. بما في ذلك التعيين المفرط للخبراء الاستشاريين.
- (9) ضرورة المراقبة المالية على مستوى الاتحاد الأفريقي بغية تأمين إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرف الاتحاد من قبل الدول الأعضاء.

12- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين توصيات اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية كما يلي:

- (1) زيادة بدل التسوية على أساس الفرق بنسبة 45% بين معدل مقر العمل للاتحاد الأفريقي ومعدل اللجنة الدولية للخدمة المدنية (بمتوسط ما بين مايو 2008 إلى أبريل 2009). يبين ذلك الجدول التالي:

الرقم	مقر العمل	المعدل الحالي (النسبة المئوية للمرتب الأساسي)	متوسط الفرق بين اللجنة الدولية للخدمة المدنية والاتحاد الأفريقي	المعدل الجديد (معدل الاتحاد الأفريقي الحالي +45% من الفرق بين معدلات اللجنة الدولية للخدمة المدنية والاتحاد الأفريقي)
1-	أديس أبابا	40%	12.71	45.72%
2-	لاجوس	48%	21	57.45%
3-	ياوندي	38%	23.3	48.48%
4-	نيروبي	40%	3.9	45.72%

56.12%	22.5	46%	نيويورك	-5
46.04	0.1	46%	واشنطن	-6
64.08%	22.4	54%	جنيف	-7
56.65%	5.9	54%	نيامي	-8
54.23%	9.4	50%	بروكسل	-9
58%	-	58%	كوناكري**	-10
48%	-	48%	القاهرة**	-11
45.72%	15.2	40%	بانجول	-12
45.72%	8.7	40%	ليلونجوي	-13
55.17%	2.6	54%	واجادوجو	-14
54%	9	48%	الجزائر	-15
51.56%	25.7	40%	باماكو	-16
56.08%	-	56.08%	جوهانسبيرج**	-17
45.72%	3.9	40%	أروشا	-18
48%	-	48%	طرابلس	-19

\*\* حيث تتساوى معدلات مضاعف بدل تسوية المرتب للاتحاد الأفريقي أو تكون أعلى من معدلات الأمم المتحدة، يتم الاحتفاظ بمعدلات الاتحاد الأفريقي.

- (2) زيادة بدل السكن بـ20% لجميع مقار العمل على أساس المعدل الحالي.
- (3) زيادة بدل التعليم بنسبة 20% لكل من المعينين دولياً والمعينين محلياً.
- (4) مراجعة ظروف خدمة العاملين في كل ثلاثة سنوات بدلاً من مراجعتها في كل خمس سنوات كما ورد ذلك في مقرر مابوتو الذي حل محله مقرر يناير 2009.

#### ب ( اللجنة الفرعية للهياكل، الوثيقة EX.CL/497 (XV)b )

- 13- لم تبحث لجنة الممثلين الدائمين تقرير اللجنة الفرعية للهياكل خلال دورتها العادية الثامنة عشرة نظراً لعدم توفر الوثائق بجميع لغات عمل الاتحاد الأفريقي.
- 14- وقد تقرر إرجاء بحث هذا التقرير إلى تاريخ لاحق، بعد قمة سرت.



**ج ) اللجنة الفرعية للمساهمات، الوثيقة EX.CL/497 (XV)c:**

- 15- عرض سعادة السيد جيمس د. كاليانجوي، سفير جمهورية مالاوي، ورئيس اللجنة الفرعية للمساهمات، على لجنة الممثلين الدائمين التقرير عن وضع مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
- 16- أخذاً في الحسبان لتطور وضع مساهمات الدول الأعضاء، طلبت لجنة الممثلين الدائمين تقريراً كاملاً ومحدثاً يمكنها من تقييم الوضع الشامل للمساهمات.
- 17- من الجدير بالتذكّر، أن وضع مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية سنة 2009 قد عرض على لجنة الممثلين الدائمين حتى 14 مايو 2009، وعليه فإن تحديثه ضروري لإعطاء صورة صادقة عن الوضع حتى وقت انعقاد الدورة العادية الخامسة عشرة للمجلس التنفيذي.
- 18- قبلت لجنة الممثلين الدائمين توصية اللجنة الفرعية للمساهمات بعدم وضع السودان تحت العقوبات بحجة أن حكومة السودان قد أظهرت استعدادها بدفع مساهماتها ولكنها واجهت عقبات في تحويل المبلغ. وعلى الاتحاد الأفريقي أن يعمل مع حكومة السودان في إيجاد حل حتى يتم تسديد المبلغ.

**العقوبات:**

- 19- لاحظت لجنة الممثلين الدائمين أيضاً أن البلدان الخاضعة للعقوبات ظلت كما هي. وهذه البلدان هي:
- (1) الرأس الأخضر.
  - (2) جمهورية الكونغو الديمقراطية.
  - (3) إرتريا.
  - (4) ساوتومي وبرانسيب.
  - (5) سيشيل.

- 20- دعت سيشيل المفوضية إلى إرسال فريق إلى البلد لمناقشة طرق تسديد متأخراتها.
- 21- أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن انشغالها إزاء استخدام المفوضية مواردها في إرسال فريق إلى بلد خاضع للعقوبات. بدلا من ذلك يكون من المناسب أن يرسل البلد فريق إلى المفوضية.
- 22- في نهاية المداولات، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية الصادرة عن اللجنة الفرعية وذلك للبحث:
  - 1) دعوة الدول الأعضاء لدفع مساهماتها في الوقت المناسب.
  - 2) دعوة المفوضية إلى الحد من عدد بعثاتها نظرا للوضع الشامل للأزمة المالية عبر العالم.
  - 3) يطلب من المفوضية أن تتناقش مع جمهورية سيشيل خلال قمة سرت بغية التوصل إلى حل وسط مباشر واستثنائي.
  - 4) يطلب من المفوضية توسيع نطاق هذا النوع من المناقشات لتشمل جميع الدول الأعضاء الخاضعة للعقوبات مع نفس الصلاحيات.
  - 5) الإبقاء على الإعفاء المؤقت والاستثنائي لصالح سيراليون.
  - 6) تهنئة جميع الدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها بالكامل.
  - 7) طلب قيام مفوضية الاتحاد لجنة الممثلين الدائمين أيضا قائمة مستفيضة لمساهمات الشركاء حتى يتثنى للدول الأعضاء التعرف على الوضع الحقيقي بالنسبة لمساهمات الشركاء وخطوط عمل البرامج التي يقومون بتمويلها، وكذلك المبلغ الإجمالي لتلك المساهمات.
  - 8) مراجعة جدول تقدير الأنصبة، وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي حول مراجعة جدول تقدير الأنصبة في كل 3 سنوات.

**البند 3 من جدول الأعمال: تقرير التنفيذ:**

**1- بحث تقرير المفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة للمجلس التنفيذي والمؤتمر،**

**الوثيقة (XV) EX.CL/498:**

23- في عرضه للتقرير، أشار ممثل المفوضية إلى أن تقرير لجنة الممثلين الدائمين قيد البحث يوضح أساساً وضع تنفيذ مختلف مقررات وإعلانات المؤتمر والمجلس التنفيذي، مع التركيز بوجه خاص على المقررات المعتمدة في يناير وفبراير 2009.

24- أشار إلى أن التقرير حدد جميع الأعمال التي يتعين تنفيذها، وتشمل مائة وواحدا وستين (161) عملاً تتصل بثمان وثلاثين (38) مقراً وإعلاناً واحداً للمجلس التنفيذي ومائة وثلاثة (103) أعمال تتصل باثنين وأربعين (42) مقراً وسبعة (7) إعلانات للمؤتمر.

25- لاحظ ممثل المفوضية أن التقرير يوفر معلومات بشأن حالة تنفيذ كل مقرر، بما في ذلك:

- (1) الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية.
- (2) الصعوبات والقيود التي تمت مواجهتها في إطار التنفيذ.
- (3) الأنشطة التي يتعين إنجازها.
- (4) الإجراءات الموصى بها للتغلب على الصعوبات والقيود التي تواجه التنفيذ.
- (5) الوقت المطلوب للتنفيذ المحتمل.
- (6) والملاحظات التي يملئها الموقف بالنسبة لبعض المقررات.

26- في ختام عرضه، أكد أنه من الأهمية بمكان اعتماد المقررات المقترحة من الدول الأعضاء أو من أجهزة الاتحاد بعد تقييم معمق لنتائجها المالية مع تحديد مصادر التمويل والقدرات المؤسسية المطلوبة على مستوى الدول الأعضاء والأجهزة المشاركة في عملية التنفيذ.

27- انصبت المناقشات التي أعقبت العرض أساساً على النقاط التالية:

(1) إن تدني مستوى تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي تتقاسم مسؤوليته الدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالتنفيذ.

(2) من المهم بل من الضروري، ترشيد عدد المقررات التي يتعين اعتمادها خلال دورات أجهزة صنع السياسة.

(3) من الممكن أن يقتصر عدد المقررات المطلوب اعتمادها من كل دورة للمجلس التنفيذي على خمسة (5) مقررات في كل دورة للأجهزة سألها الذكر.

(4) يتمثل أحد أسباب تدني مستوى تنفيذ المقررات في ضعف قدرات الدول الأعضاء والمفوضية والأجهزة الأخرى.

(5) في إطار متابعة تنفيذ المقررات، يجب إشراك أجهزة أخرى مع المفوضية، مثل المؤتمرات الوزارية القطاعية التي يجوز لها رفع توصيات إلى المجلس التنفيذي.

(6) يجب مساندة كل مقرر بجدول زمني للتنفيذ ونتائج مالية ومصادر تمويل وقدرات مؤسسية للتنفيذ وذلك لمعالجة مشاكل التنفيذ. ويجب إدماج آثاره القانونية وخاصة على سياسات الاتحاد الأفريقي.

(7) يؤثر ضعف مستوى تنفيذ مختلف المقررات على مصداقية الاتحاد الأفريقي نفسه ويشكل نقطة ضعفه الرئيسية.

- (8) يجب أن يوضح تقرير التنفيذ النسبة المئوية لتنفيذ كل مقرر، مع إبراز الجوانب المتصلة بمسؤولية الدولة بوجه خاص.
- (9) يجب إحاطة لجنة الممثلين الدائمين علماً بالموارد المالية المخصصة لتنفيذ المقررات.
- (10) يجب أن تمتلك لجنة الممثلين الدائمين هذه المسألة الخاصة بتنفيذ المقررات بإدراجها بصفة دائمة ومنتظمة في جدول أعمال جميع دوراتها. ويجب إدراج مسألة تنفيذ المقررات السابقة في جدول أعمال جميع اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة.
- (11) يجب الإشارة إلى مستوى تنفيذ المقررات الخاصة بكل من مراجعة البروتوكول المؤسس للبرلمان الأفريقي، التعاون الأفريقي - العربي، التنمية البشرية والشراكة.
- (12) يجب تحديث المعلومات حول وضع تنفيذ المقرر الخاص بالموقف في جزيرة مايوت القمرية للأخذ في الحسبان تفعيل اللجنة الوزارية المعنية بهذه المسألة واستئناف أنشطتها تحت رئاسة الجابون.
- (13) ضرورة إجراء مشاورات موسعة بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية بعد القمة لبحث إنشاء آلية لمتابعة تنفيذ المقررات والتوصل إلى اتفاق في هذا الصدد.
- (14) إن الفترة التي يغطيها التقرير إطارها الزمني ضيق بما لا يوضح الموقف بالنسبة لتنفيذ المقررات، بعض المقررات، لا سيما تلك الصادرة عن اجتماعات القمة السابقة.
- (15) ضرورة إجراء تقييم لجميع المقررات بغية مراجعة أو إلغاء تلك التي لم تعد ملائمة أو أهمل تنفيذها.

28- بعد الإيضاحات التي قدمتها المفوضية وفي نهاية المناقشات قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية لعناية المجلس التنفيذي:

(1) تعبر عن قلقها إزاء ضعف مستوى تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن أجهزة صنع السياسة.

(2) تطلب من جديد ترشيد عدد مشروعات المقررات المعروضة للاعتماد على أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي.

(3) تطلب من الدول الأعضاء والمفوضية والأجهزة المعنية الأخرى مراعاة إرفاق جميع مشروعات المقررات المطلوب عرضها على أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي مصحوبة ببطاقة تقييم لنتائجها المالية ومصادر التمويل والقدرات المؤسسية للتنفيذ.

(4) يطلب من لجنة الممثلين الدائمين القيام، بصفة دائمة ومنتظمة، بإدراج بند في جدول أعمال دوراتها يتعلق بتنفيذ المقررات الصادرة عن المجلس التنفيذي والمؤتمر.

(5) يطلب من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية عقد اجتماع تشاوري، فور اختتام أعمال القمة، لبحث مسألة إنشاء آلية متابعة لتنفيذ المقررات والتوصل إلى اتفاق بشأنها.

#### البند 4 من جدول الأعمال: المسائل القانونية والمؤسسية:

1- بحث تقرير المفوضية عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،

#### الوثيقة (XV) EX.CL/499:

29- عند عرض التقرير، ذكّرت ممثلة المفوضية الاجتماع بأنه يغطي الفترة من فبراير إلى 27 مايو 2009. وأن الغرض من هذا التقرير، الذي يعرض على كل دورة

للمجلس التنفيذي، هو استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى الوضع الحالي بالنسبة للتوقيع والتصديق والانضمام إلى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بغرض توعيتها بالحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان دخول هذه المعاهدات حيز التنفيذ. كما ذكرت أن التقرير أشار إلى عدد التوقيعات والتصديقات على مختلف معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وكذلك تلك التي دخلت حيز التنفيذ.

30- وبعد ذلك أفادت ممثلة المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير ذيلت معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بعشرين (20) توقيعاً كما تم إيداع عشرة (10) وثائق تصديق.

31- علاوة على ذلك، لاحظت أنه منذ استكمال التقرير أودعت الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية في 4 يونيو 2009 وثائق التصديق على البروتوكول حول التعديلات على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك. كما وقّعت كوت ديفوار على خمس (5) معاهدات في 11 يونيو 2009، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم وكذلك البروتوكول المؤسس للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان. وفي 17 يونيو 2009، أودعت ليبيا وثائق التصديق الخاصة بالبروتوكول حول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان. وفي 18 يونيو 2009، وقّعت سيراليون على الميثاق الأفريقي حول الإحصاءات وبروتوكول بنك الاستثمار الأفريقي. في 19 يونيو 2009 أودعت ليبيا وثيقة التصديق على بروتوكول بنك الاستثمار الأفريقي.

32- ركزت المناقشات التي أعقبت كلمة ممثلة المفوضية على القضايا التالية:

أ) إن إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق التوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي تتمثل في عدم التناغم بين نسخ هذه المعاهدات بمختلف اللغات.

ب) الحاجة إلى موازنة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي المحررة بمختلف لغات عمل الاتحاد الأفريقي.

- ( ج ) الحاجة إلى مراجعة بعض معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي التي تبدو قديمة وغير متسقة مع مقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة.
- ( د ) يجب ألا يقتصر التزام الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على المعاهدات، بل يجب أن يمتد إلى التنفيذ على المستوى المحلي.
- ( هـ ) الحاجة إلى تنفيذ مقرر المؤتمر المعتمد في فبراير 2009 ومطالبة الدول الأعضاء ببدء عملية التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي خلال سنة من تاريخ اعتمادها.
- ( و ) الحاجة إلى التأكد من أن جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى البرلمان الأفريقي، تشارك في توعية الدول الأعضاء وتضطلع بدور لحشد التأييد للتوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.
- ( ز ) هناك حاجة إلى إنشاء آلية على مستوى اللجنة لتشجيع الدول الأعضاء التي أبدت تحفظات بشأن أحكام محددة في بعض المعاهدات بحيث يتم إلغاؤها.
- ( ح ) هناك حاجة إلى إنشاء آلية لبحث التحفظات التي تبديها دول أعضاء حيال أحكام إحدى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي للتأكد من أن هذه الأحكام لا تتعارض مع هدف المعاهدة والغرض منها.

33- في تناولها لطلبات التوضيح، أبدت ممثلة المفوضية الملاحظات التالية:

- ( أ ) التوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وتنفيذها هي في الأساس مسؤولية الدول الأعضاء.
- ( ب ) سبق أن تمت مراجعة بعض معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في إطار تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي حول مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، بينما يجري حالياً مراجعة عدد آخر من هذه المعاهدات. فعلى سبيل المثال، استبدل بالميثاق الثقافي الأفريقي لعام 1976



ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية لعام 2006. كما استبدلت باتفاقية 1968

الاتفاقية الأفريقية المعدلة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 2003.

( ج ) في الماضي كانت مسؤولية مواءمة المعاهدات باللغة العربية تقع أولاً وأخيراً

على مديرية خدمات المؤتمرات إذ أن مكتب المستشار القانوني لم يكن يضم

خبيراً قانونياً يتحدث العربية. بيد أن تعيين مثل هذا الخبير قد استكملت

إجراءاته ومن المفروض أن يتسلم مهامه قبل نهاية شهر يونيو.

( د ) سوف تنظر المفوضية في طرق إنشاء آلية تتصل بعموم قضية التحفظات التي

أبدتها الدول الأعضاء.

34- في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، أحيطت لجنة الممثلين الدائمين بالتقرير

وصاغت التوصيات التالية:

(1) دعوة الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق/الانضمام إلى معاهدات

منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

(2) توجيه نداء مجدد من المفوضية إلى أعضاء البرلمان الأفريقي، المجلس

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

وكذلك أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى لحثها على مساعدة الدول الأعضاء في

مهام حشد التأييد والتوعية للتعجيل بعملية التصديق/الانضمام إلى معاهدات منظمة

الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

(3) مطالبة المفوضية باتخاذ التدابير اللازمة نحو تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي حول

مراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

2- بحث تقرير المفوضية عن العلم الجديد للاتحاد الأفريقي، الوثيقة (XV) EX.CL/500:

35- في سياق تقديم للتقرير، قدم ممثل المفوضية التدابير التي اتخذتها مفوضية الاتحاد

الأفريقي لتنفيذ مقرر المؤتمر (VIII) ASSEMBLY/AU/DEC. 151 الصادر عن

الدورة العادية الثامنة المنعقدة في أديس أبابا يومي 29 و30 يناير 2007. وتمثلت التدابير في الآتي:

- إطلاق مسابقة لاختيار العلم الجديد للاتحاد الأفريقي في 8 فبراير 2007.
- قيام لجنة داخلية بعملية فرز أولي لمائة وخمسة تصميماً تم استلامها وإحالة القائمة المختصرة إلى لجنة خبراء تم تشكيلها من الأقاليم الجغرافية الخمسة في القارة.
- قيام لجنة الخبراء بترتيب التصميمات حسب الدرجة الحاصلة عليها وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً. ولم يدرج في الترتيب النموذج الخاص المقدم من قائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى نظراً لكونه مقترحاً من قبل رئيس دولة.
- شملت نتيجة المنافسة، وفقاً للتقرير النهائي للجنة الخبراء، اقتراح قائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وخمسة اقتراحات أخرى.

36- قدم ممثل المفوضية في سياق عرضه عينات ورقية من الأعلام الستة المقترحة للجنة الممثلين الدائمين وفي ختام عرضه ذكر أن اللجنة قد أعربت عن استعدادها للاجتماع مرة أخرى من أجل عمل إضافي إذا استلزم الأمر ذلك.

37- أثناء المناقشة التي أعقبت ذلك أبدت الوفود التعليقات والملاحظات التالية:

(1) أدرجت اللجنة في القائمة المختصرة خمسة نماذج زائد النموذج المقترح من القائد الليبي، ولكنها لم توص باختيار أي منها. إزاء الانطباع بأن العمل لا يزال جارياً بدا لازماً إرجاء بحث التقرير إلى أن تختتم اللجنة عملها.

(2) الحاجة إلى إدراج الرأس الأخضر في العلم المقترح حيث أن هذه الجزيرة لا تظهر في العلم الحالي.

3) لم تكن العينات الورقية للأعلام التي عرضتها المفوضية على لجنة الممثلين الدائمين كافية وهناك حاجة لإعداد نماذج مصغرة للأعلام بمواد ملائمة لتمكين الأجهزة من اتخاذ قرار مطلع.

4) يجب توصية الأجهزة بحث الدول الأعضاء على عرض علم الاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع أعلامها الوطنية.

38- في تناولها للمسائل وما تم إيدأؤه من ملاحظات، قدمت ممثلة المفوضية التوضيحات التالية:

1) أن اللجنة بتقديمها للنماذج المقترحة تكون قد أنهت مهمتها وفقاً لمقرر المؤتمر ومتروك للمؤتمر اتخاذ قرار بشأن هذه النماذج.

2) كانت هناك بالفعل توصية بإدراج جميع الجزر في القارة في العلم الجديد للاتحاد الأفريقي وبالتالي تم تناول موضوع الرأس الأخضر.

3) سوف تعد المفوضية نموذجاً مصغراً للأعلام يكون متاحاً ويتم توزيعه على الوفود أثناء بحث هذه المسألة من قبل المجلس التنفيذي والمؤتمر.

4) صدر بالفعل مقرر يحث الدول الأعضاء على رفع علم الاتحاد الأفريقي جنباً إلى جنب مع العلم الوطني وبالتالي لا تكون هناك حاجة إلى صياغة توصية في هذا الصدد.

39- عقب هذه التوضيحات من جانب المفوضية، فإن لجنة الممثلين الدائمين:

1) أحيطت علماً بالتقرير.

- (2) أوصت بأن تعرض مسألة اختيار علم جديد للاتحاد الأفريقي على المجلس التنفيذي والمؤتمر للبحث.
- (3) طلبت من المفوضية إعداد نماذج مصغرة للأعلام بواسطة مواد ملائمة لتوزيعها على الوفود أثناء بحث المجلس التنفيذي والمؤتمر لهذه المسألة.
- (4) أوصت أن يتم إدخال العلم الحالي في المنافسة.

### 3- بحث مشروع الخطة الإستراتيجية للفترة 2009-2012، الوثيقة (XV) EX.CL/501:

40- عند تقديم هذه الوثيقة، أبلغ ممثل المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأن جميع التعليقات التي أبدت حول الخطة الإستراتيجية أثناء الخلوة المنعقدة في مارس 2009 في نازاريت، إثيوبيا قد تم إراجها في الوثيقة قيد البحث، وأنه بعد ذلك تم تشكيل لجنة صياغة لتفقيح الوثيقة. أشارت مفوضة الشؤون الاجتماعية التي ترأست هذه اللجنة، إلى أن الخطة الإستراتيجية يجب أن تكون موجزة وواضحة وأن تتضمن جداول إيضاحية. واستعرضت الخطة الإستراتيجية المنقحة مسترعية الانتباه إلى مختلف أجزاء الوثيقة والركائز التي تتمحور حولها البرامج.

### 41- أبدت اللجنة الملاحظات التالية:

- (1) يجب على المفوضية إيجاد مصادر بديلة لتمويل الخطة الإستراتيجية.
- (2) يجب أن تقوم لجنة الممثلين الدائمين برصد وتقييم ومتابعة الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية.
- (3) يجب إعداد آلية وجدول زمني محدد لمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- (4) يجب إيجاد صلة والحفاظ على الاتساق بين الخطة الإستراتيجية والبرامج الأخرى مثل برنامج الحد الأدنى من التكامل والنيياد.
- (5) لم يتم منح مجلس السلم والأمن الأولوية التي يستحقها في الوثيقة.

42- بعد أن قدمت المفوضية إيضاحات موجزة، طرحت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

- 1) يجب استكشاف مصادر تمويل بديلة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- 2) يجب إبراز مجلس السلم والأمن في الخطة الإستراتيجية باعتباره جهازاً مستقلاً وفقاً لما ينص عليه البروتوكول المؤسس له، لكي يحظى بالتالي بميزانية ملائمة تمكنه من الاضطلاع بمهامه.
- 3) سيتم إطلاع لجنة الممثلين الدائمين كل نصف سنة على رصد وتقييم عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية.

43- بعد هذه الملاحظات، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بأن يتم بحث مشروع الخطة الإستراتيجية من قبل المجلس التنفيذي.

#### البند 5 من جدول الأعمال: المسائل السياسية:

- 1- بحث التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، الوثيقة (XV) EX.CL/502:
- 44- في عرضه للتقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في أفريقيا، استعرض ممثل المفوضية الوضع الحالي للنزوح القسري للسكان في القارة مع تحليل توجه الوضع في كل إقليم. وأشار بوجه خاص إلى الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال المستمر في إفراز المزيد من السكان النازحين. وتجسد هذه الدول حالياً أضخم حركات شهدتها القارة مؤخراً للاجئين والنازحين داخليا.
- 45- أعرب ممثل المفوضية عن شكره للدول الأعضاء التي أمدت المفوضية بالإحصاءات والمعلومات الحديثة عن اللاجئين والنازحين داخليا والعائدين إلى بلدانهم، وناشد الدول التي لم تتمكن من توفير هذه المعلومات أن تفعل ذلك في المستقبل، واختتم حديثه

مشيراً إلى أن جدول الإحصاءات لم يرفق بالتقرير سهواً وفقاً لما ذكر في هذا الأخير وأكد للجنة الممثلين الدائمين أن هذا الخطأ سوف يتم تصحيحه.

( ب ) التقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، الوثيقة EX.CL/502 (XV)b:

46- قدم سعادة السيد مول كاتيندا، سفير جمهورية أوغندا ورئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا تقريراً عن أنشطة اللجنة الفرعية وسلط الضوء على الزيارات التي تمت إلى أنجولا والجزائر حيث أعربت اللجنة الفرعية عن تضامنها مع الحكومات المعنية ومع الأشخاص النازحين في تلك البلدان. وأشار بوجه خاص إلى العمل الرائع الذي تقوم به حكومة أنجولا لإعادة توطين الأنجوليين العائدين إلى مجتمعاتهم. وأشار إلى أن هناك بعثات تقييم أخرى تم التخطيط لها واستهدفت كلا من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ورواندا ولكن لم يتأت تنفيذها في موعدها ومن المقرر القيام بها خلال النصف الثاني من السنة.

47- ألقى الضوء كذلك على عمل اللجنة الفرعية للتحضير للقمّة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، وأشار إلى أنه يجري حالياً الإعداد للقمّة الخاصة. واختتم حديثه مؤكداً من جديد التزام اللجنة الفرعية بالرصد والحماية والمساعدة وكذلك بتخفيف محنة ومعاناة اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في القارة الأفريقية.

48- أجرت لجنة الممثلين الدائمين مداولات حول تقرير المفوضية واللجنة الفرعية وتم إلقاء الضوء على النقاط التالية:

( أ ) الحاجة إلى تعديل بعض الجوانب في تقرير المفوضية خاصة الإحصاءات والأرقام المتعلقة بعدد اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في بعض الدول الأعضاء.

- ( ب ) الحاجة لأن يتضمن تقرير المفوضية دراسة/تحليلاً مقارناً بين التقريرين السابق والحالي مع الأخذ في الحسبان اتجاه تدفقات اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً.
- ( ج ) يجب إبراز الجهود المحمودة التي بذلتها أنجولا في مجال إعادة توطين النازحين داخلياً لكي يتسنى للدول الأعضاء استخلاص الدروس اللازمة منها.
- ( د ) إن الاقتراح بإيفاد بعثات للاتحاد الأفريقي لتقديم هبات رمزية للنازحين داخلياً في مخيماتهم قد يمثل دعماً نفسياً ومعنوياً . بيد أن تنفيذ هذا الاقتراح قد تتجم عنه صعوبات بل قد يؤدي إلى توقعات مفرطة لدى النازحين داخلياً.
- ( هـ ) لم يتسن تنفيذ التقييم الخاص بجنوب أفريقيا الذي أشار إليه تقرير أنشطة اللجنة الفرعية بسبب ارتباط وطني للدولة المضيفة ومن ثم أرجئ إلى موعد لاحق.

49- عقب تقديم بعض التوضيحات من جانب المفوضية، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وطرحت التوصيات التالية:

- (1) يجب على الدول الأعضاء أن تزود المفوضية بالإحصاءات المحدثة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً بحيث تعكس حقيقة الوضع الإنساني.
- (2) يجب أن توفر الدول الأعضاء كل الدعم اللازم لبعثات الاتحاد الأفريقي لتمكينها من تحقيق الأهداف المنشودة.
- (3) طلب من المفوضية مراجعة التقرير ليعكس جميع التعديلات التي أثارها الوفود.
- (4) يجب تنشيط اللجنة الفرعية حول الصندوق الخاص للمساعدات الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في أفريقيا بهدف تنفيذ تفويضه بما في ذلك توفير الدعم المالي للنازحين داخلياً.

2- بحث تقرير المفوضية عن مؤتمر دوربان للاستعراض (جنيف، سويسرا، 20-24 أبريل 2009) حول المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المنعقد في دوربان، جمهورية جنوب إفريقيا في 2001، الوثيقة (XV) EX.CL/503:

50- عند تقديم هذا التقرير، ذكرت ممثلة المفوضية بأن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية المنعقد في سبتمبر 2001 في دوربان، جنوب أفريقيا، قد توج باعتماد إعلان وبرنامج عمل دوربان. وتعتبر هاتان الوثيقتان مهمتين في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

51- أضافت أن انعقاد مؤتمر للاستعراض في أعقاب مؤتمر دوربان، يركز على الرغبة في تقييم عملية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دوربان، واقتراح إجراءات ترمي إلى تحسين فعالية مكافحة العنصرية.

52- وفيما يتعلق بعملية التحضير للمؤتمر، ذكرت ممثلة المفوضية بالتردد الذي لوحظ لدى البلدان الغربية ولا سيما الأوروبية والذي يمكن تفسيره بعوامل ترتبط، بين أمور أخرى، بمسألة دفع تعويضات عن المظالم التاريخية مثل الرق والاستعمار، وبتصاعد الأيديولوجيات العنصرية وكرهية الأجانب على الساحة السياسية داخل هذه البلدان، وإنكار كل أشكال العنصرية المعاصرة.

53- من ناحية أخرى، أبلغت لجنة الممثلين الدائمين بأن مواقف عدة وفود لم تتغير على الرغم من التوصل بصعوبة إلى حل وسط، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الآتية التي كانت موضع خلاف حاد:

- التشجيع بالديانات/حرية التعبير.
- الرق وتجارة الرقيق والتعويضات وآليات اللجوء إلى المحاكم.
- الوضع في الشرق الأوسط.
- التوجيه الجنسي.



• آليات دوربان.

54- بخصوص نتائج المؤتمر، أشارت ممثلة المفوضية إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر دوربان للاستعراض تؤكد الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في دوربان عام 2001. وتبرز هذه النتائج، ضمن أمور أخرى، ضرورة التصدي بمزيد من العزيمة والإرادة السياسية، لكل أشكال العنصرية في مختلف مناحي الحياة وفي كل مناطق العالم بما فيها تلك التي ترسخ للاحتلال الأجنبي.

55- في الختام، لاحظت ممثلة المفوضية أن نتائج مؤتمر دوربان للاستعراض التي تشكل تقدما في مكافحة العنصرية، ينبغي تقييمها نصا وروحا على ضوء إعلان وبرنامج دوربان المعتمدين عام 2001. وأضافت في هذا الصدد أن المفوضية مدعوة للاضطلاع بدور هام في تنفيذ الوثائق الدولية لمناهضة العنصرية، وأن من الضروري إنشاء هيكل متخصص في هذا الشأن لمعالجة قضايا العنصرية.

56- تناولت المناقشات التي أعقبت ذلك، بشكل أساسي المسائل الرئيسية الآتية:

1) يجب أن يلعب الاتحاد الأفريقي دورا أكثر نشاطا في تنفيذ الوثائق الدولية لمكافحة العنصرية بواسطة مختلف الأجهزة مثل المفوضية، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والبرلمان الإفريقي. ويجب أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتنسيق مع وحدة مناهضة العنصرية في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وتستخدم آليات الاتحاد الأفريقي الحالية.

2) ليس من الضروري إنشاء هيكل متخصص لمعالجة مسائل العنصرية. غير أنه ينبغي تعزيز التآزر والتنسيق بين مختلف أجهزة الاتحاد وتقوية التعاون مع الهياكل الدولية الأخرى المعنية بهذه المسألة.

3) إن الرق نشاط إجرامي يرتكب على حساب القارة الأفريقية من أجل تنمية مناطق أخرى من العالم.

- 4) ينبغي لأفريقيا أن تتحدث بصوت واحد في المحافل الدولية ويعمل على نحو وثيق مع حلفائها الاستراتيجيين حتى تؤخذ اهتماماتها ومصالحها بعين الاعتبار، بما في ذلك احترام شرف وكرامة الإفريقيين.
- 5) إن العنصرية كانت هي محرك الاستعمار الذي من عواقبه المباشرة التعصب وكرهية الأجانب.
- 6) يجب مواصلة الجهود المبذولة حاليا للحصول على تعويضات عن المظالم التاريخية المقترفة ضد الشعوب الإفريقية وهي الرق والاستعمار والعنصرية.
- 7) من الضروري تقديم تقرير عن العمل الذي قامت به لجنة الشخصيات البارزة حول التعويض عن الرق. وفي القيام بذلك يجب تقديم بيان عن طريقة استخدام الموارد التي خصصت للجنة.

57- في معرض ردها على المسائل المثارة، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- 1) بالنسبة لآلية الاتحاد الأفريقي لرصد مسألة العنصرية، يتعلق الأمر بتعزيز العمل المتبادل والمنسجم بين مختلف أجهزة وهيكل الاتحاد الأفريقي والتنسيق على مستوى مختلف المجموعات الأفريقية في أديس أبابا وبروكسل وجنيف ونيويورك وواشنطن حول مختلف المسائل ذات الاهتمام المشترك بغية اتخاذ موقف أفريقي موحد على مختلف المستويات.
- 2) سبق بحث مسألة التعويضات عن الأضرار التي تعرضت لها أفريقيا بسبب تجارة الرقيق، على مستوى الاتحاد الأفريقي من قبل لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة والأفريقيين في المهجر بإشراف الفقيد موشود أيبولا من نيجيريا. ومن المقرر أن تتواصل هذه العملية لتحديد السبل والوسائل الممكنة للحصول على تعويضات عن الضرر الذي لحق بأفريقيا بسبب تجارة الرقيق. إن العملية التي تؤدي إلى الحصول على هذه التعويضات ليست مشروعة فحسب ولكنها سياسية أيضا. ومن

الممكن أيضا تخصيص اعتماد مالي من ميزانية 2010 لمواصلة أعمال هذه اللجنة التي أعرب عدد من أعضائها عن استعدادهم لمواصلة هذه المهمة.

58- عقب المناقشات، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الآتية للمجلس التنفيذي:

- 1) الإحاطة علما بالتقرير.
- 2) التذكير بالمظالم التاريخية الكثيرة التي عانت منها أفريقيا، لاسيما تجارة الرقيق.
- 3) تنشيط لجنة الشخصيات البارزة لبحث مسألة التعويضات عن الرق والاستعمار.
- 4) استكشاف إمكانية استخدام الوسائل القانونية لمتابعة التعويضات.
- 5) يجب أن تقدم المفوضية بيان مفصلا عن استخدام الموارد المخصصة للجنة الشخصيات البارزة، وعند الاقتضاء اقتراح طرق تمويل عمل اللجنة في إطار ميزانية 2010.
- 6) يطلب من المفوضية إعداد برامج للتوعية والحوار حول العنصرية.
- 7) يطلب من المفوضية تعزيز التفاعل والتآزر بين مختلف أجهزة وهيكل الاتحاد الأفريقي المعنية وكذلك ضمان التنسيق الفعال مع المجموعات الأفريقية ذات الصلة بغية اعتماد موقف أفريقي موحد في مختلف المحافل الأنظمة الدولية.
- 8) يطلب من المفوضية تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ هذا المقرر.

3- بحث تقرير المفوضية عن أنشطة اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، الوثيقة

:EX.CL/504 (XV)

59- عند عرضه لهذا التقرير، أبلغ سعادة السيد إدوارد جيليلي، سفير بنين في أديس أبابا ورئيس اللجنة الفرعية حول التعاون المتعدد الأطراف لجنة الممثلين الدائمين بأن

اللجنة الفرعية اجتمعت عدة مرات للاضطلاع بالمهمة التي أوكلت إليها، لا سيما فيما يتعلق بخطة عمل إفريقيا-الهند، التحضير للقمة الثانية لأفريقيا-أمريكا الجنوبية، مشروع شراكة أفريقيا-إيران، شراكة أفريقيا-كوريا والمراجعة الشاملة للشراكات وهي المهمة التي كان المجلس التنفيذي قد طلب من المفوضية القيام بها.

60- وفيما يتعلق بخطة عمل أفريقيا-الهند، أشار رئيس اللجنة الفرعية إلى أن هذه الأخيرة تدارست الوثيقة التي أعدتها المفوضية والهند وشكلت مجموعة عمل مختصة من 5 أعضاء استلهمت من مبادئ أساسية ثلاثة، وتحديدًا دعم قدرات المفوضية على متابعة مختلف الشراكات، وضرورة تفادي الازدواجية غير الضرورية للجهود الجارية بهدف دعم قدرات المفوضية وضرورة كفاءة التمثيل والتوزيع الجغرافي على مستوى المؤسسات ومراكز التدريب المهني التي ستوفرها الهند لأفريقيا. وبعد ذلك عرض خطة العمل المستكملة على لجنة الممثلين الدائمين لإقرارها.

61- أشار بعد ذلك إلى أن اللجنة الفرعية صاغت مقترحات حول الأعمال التحضيرية للقمة الثانية لأفريقيا-أمريكا الجنوبية وأوصت بأن تقوم لجنة الممثلين الدائمين ببحث الوثائق المقترحة من مجموعات العمل الثماني واعتمادها باعتبارها تعكس موقف أفريقيا. كما أوصت اللجنة الفرعية بالالتزام بأي مجموعة عمل في اجتماع ثنائي مع الطرف الأمريكي الجنوبي إلى أن تعتمد لجنة الممثلين الدائمين الوثائق المعنية.

62- وفيما يتعلق بشراكة أفريقيا-إيران، أبلغ رئيس اللجنة الفرعية الاجتماع بالدعوة الموجهة إلى أعضاء هيئة مكتب اللجنة الفرعية للقيام بزيارة رسمية لهذا البلد بغية إقامة شراكة معه. بيد أن اللجنة الفرعية أشارت في ردها إلى قرار الاتحاد الأفريقي بعدم إقامة شراكات جديدة إلى حين الانتهاء من المراجعة الشاملة لجميع الشراكات القائمة.

63- وبالنسبة لشراكة أفريقيا-كوريا، أوضحت اللجنة الفرعية أن الأمر يتعلق هنا بشراكة قائمة بالفعل منذ نوفمبر 2006 إلا أنها لم تتبع القواعد الإجرائية المقررة من قبل الاتحاد الأفريقي. وأوصت اللجنة الفرعية بمواصلة التفاعل حتى تتمكن هذه الشراكة

من إتباع الإجراءات العادية. أشار رئيس اللجنة الفرعية إلى أن كوريا تنوي تنظيم منتدى كوريا-أفريقيا الثاني هذا العام وطلب من المفوضية إجراء الاتصال حول طرق عقد هذا المنتدى.

64- ذكر رئيس اللجنة الفرعية بمقرر المجلس التنفيذي (XII) EX.CL/DEC.397 الذي يطلب من المفوضية إجراء مراجعة شاملة للشراكة الإستراتيجية لأفريقيا مع أطراف العالم الأخرى. وبعد بحث تقرير مجموعة العمل الذي أكد وجود نوعين من الشراكة، خاصة بين قارتين أو بين قارة ومجموعة دول أو بين قارة ودول، رأت اللجنة الفرعية أن شراكة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي يجب أن تخضع للمراجعة والتقييم لكي تجني أفريقيا منها فائدة أكبر. أما فيما يتعلق بشراكة أفريقيا-أمريكا الجنوبية فقد تبين أن الأمر يتعلق بشراكة ناشئة لم يتحقق بشأنها تقدم ملموس منذ القمة الأخيرة. أوصت اللجنة الفرعية بمواصلة هذه الشراكات مع الأخذ في الحسبان الملاحظات التي أبدت. كما أبرزت بعض الثغرات في الشراكات الإستراتيجية واقترحت مجموعة من المعايير يجب استعمالها عند إقامة الشراكات. وأخيراً، طلب رئيس اللجنة الفرعية اعتماد خطة العمل مع الهند لتمكينها من تنفيذ الخطة.

65- أثناء المناقشات التي أعقبت ذلك، أبدت الملاحظات التالية:

- (1) حيث أن مسألة الشراكة هي مسألة شاملة، فإن إنشاء وحدة داخل مكتب الرئيس لا يعتبر حلاً للمشاكل المطروحة بل يتعين بالأحرى حلها من خلال التنسيق بين جميع الهياكل المعنية داخل المفوضية.
- (2) لم تتلق الدول الأعضاء وثيقة المفوضية حول تقييم الشراكات.
- (3) تمت الموافقة على تنظيم يوم لاستئثار الأفكار حول الدراسة التي أعدتها المفوضية حول تقييم الشراكات.
- (4) لا ترد الدول الأعضاء في الوقت المناسب على اقتراحات المفوضية واللجنة الفرعية.

- (5) من المستحسن توجيه نداء جديد إلى الدول الأعضاء لاستثارة رد فعلها إزاء مشروع خطة العمل مع الهند قبل الرد نهائياً على الشركاء الهنود.
- (6) تتوفر لدى الهند وسائل لتنفيذ خطة العمل، ومن ثم يستحسن اعتماد هذه الخطة فوراً.
- (7) يجب على اللجنة الفرعية استكمال عملها حول خطة العمل مع الهند من خلال إعداد خارطة طريق وجدول زمني للتنفيذ.
- (8) حصلت مجموعات العمل على تفويض واضح من لجنة الممثلين الدائمين للعمل مع خبراء أمريكا الجنوبية وتقديم تقرير بذلك إلى اللجنة الفرعية ولجنة الممثلين الدائمين.
- (9) يجب أن تعمل أفريقيا وفقاً لبرنامجها وليس حسب برنامج الشركاء.

- 66- في ضوء تعليقات لجنة الممثلين الدائمين، تحدث ممثل المفوضية مينا ما يلي:
- (1) أرسل مشروع خطة العمل مع الهند إلى الدول الأعضاء منذ نوفمبر 2008 لإبداء تعليقاتها إلا أن المفوضية لم تتلق رداً حتى الآن.
  - (2) خصصت الحكومة الهندية بالفعل موارد مالية للمشروعات المضمنة في خطة العمل.
  - (3) طلب من لجنة الممثلين الدائمين التصريح للمفوضية بالمضي قدماً في خطة العمل، ونظراً لأن خطة العمل تمتد على فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات فإنه يظل ممكناً إدخال تعديلات أثناء التنفيذ.
  - (4) فيما يتعلق بالشراكة بين أفريقيا-أمريكا الجنوبية، أحاط لجنة الممثلين الدائمين علماً بأن رئيس المفوضية قام بزيارة رسمية لكاراكاس في الأسبوع الماضي لبدء مفاوضات حول القمة الثانية بين أفريقيا-أمريكا الجنوبية المقرر عقدها في سبتمبر 2009.

- (5) أضاف أن فنزويلا على استعداد لاستضافة القمة وأن الرئيس شافيز حريص على تحقيق نتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء ورؤساء مجموعات العمل إلى تكثيف الجهود من أجل اختتام أعمالهم في كنف الوحدة وبمشاركة جميع الدول الأعضاء لتقادي إعادة فتح باب النقاش أمام الشركاء.
- (6) كما أعلن أن الحكومة الفنزويلية تنوي تنظيم المهرجان الثقافي الثالث مع أفريقيا وأن ذلك سوف يستلزم تبادلات بين فنانيين أفريقيين وأمريكيين واجتماعات مع السفارات والجامعات.
- (7) وأخيراً، أكد للجنة الممثلين الدائمين أن تقرير تقييم الشراكات الذي أعدته المفوضية سوف يوزع على الدول الأعضاء للبحث.

67- تحدث أيضاً رئيس اللجنة الفرعية حول التعاون المتعدد الأطراف لتوضيح بعض المسائل:

- (1) في إطار متابعة وتنفيذ الشراكات لا بد من إشراك المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية وفقاً للآليات القائمة.
- (2) حث مجموعات العمل للشراكة بين أفريقيا-أمريكا الجنوبية على تحقيق نتائج عملها في أسرع وقت ممكن واقترح قيام المفوضية بتنظيم اجتماع تعرض فيه مجموعات العمل نتائجها.
- (3) فيما يخص الشراكة بين أفريقيا والهند، أعلن أن هذه الشراكة لم تتلق تفويضاً، وفقاً لنطاق صلاحياتها، بإعداد خارطة طريق وإنشاء آلية متابعة.

68- في ختام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وبما تم إيدأؤه من ملاحظات وأوصت بالآتي:

- (1) اعتماد خطة عمل أفريقيا-الهند واستكمالها مع الطرف الهندي من أجل تنفيذها المحتمل.

2) ضرورة إجراء دراسة حول تقييم الشراكات توضع تحت تصرف الدول الأعضاء على الفور في أقرب فرصة ممكنة من أجل تنظيم اجتماع بعد القمة لمناقشة هذه الدراسة.

3) اقتراح إنشاء وحدة داخل مكتب الرئيس لإدارة الشراكات على اللجنة الفرعية للهياكل للبحث.

4) التمسك بمقرر بانجول بشأن حضور اجتماعات الشراكة.

سادسا- المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1) بحث تقرير المفوضية عن إنشاء مرصد إفريقي لوسائل الإعلام، الوثيقة

:EX.CL/505 (XV)

69- عند تقديم هذا التقرير، أفادت ممثلة المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بنتائج منتدى "وسائل الإعلام والتنمية" الذي اشتركت في تنظيمه مفوضيتا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2008 في واجادوجو، بوركينافاسو، وبمتابعة هذا اللقاء الرفيع المستوى، فضلا عن العمل الذي قامت به مفوضية الاتحاد الأفريقي في توضيح خطة تنفيذ توصيات المنتدى. وتطرقت إلى النتائج الرئيسية التي خلص إليها المنتدى والتي تضمنتها خارطة الطريق المشتركة للعمل بخصوص وسائل الإعلام. وقد أرسلت خارطة الطريق إلى الدول الأعضاء وإلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية للإطلاع عليها وتقديم التعليقات بشأنها ولكنها لم تصدر عنها ردود فعل في هذا الشأن. وإن التوصيات الرئيسية الخاصة بخارطة الطريق التي اشترك في التوقيع عليها، عند انتهاء أعمال المنتدى، كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوض الأوروبي المكلف بالتنمية والمساعدة الإنسانية، تناولت إعداد ميثاق إفريقي لوسائل الإعلام وفتح بوابة لوسائل الإعلام الأفريقية وإنشاء بوابة لوسائل الإعلام.

70- تركزت المناقشات التي أعقبت ذلك على الملاحظات التالية:



- (1) هل الهدف من إنشاء مرصد هو موازنة القوانين التي تحكم وسائل الإعلام نظرا لأنها تختلف من بلد لآخر؟
- (2) ما هي المقاييس التي استعملت في اختيار المشاركين في المنتدى؟
- (3) من المستحسن تحديد السلطة التي تتخذ قرار إنشاء المرصد واختيار مقره. هل يتعلق الأمر بمؤتمر وزراء الإعلام؟
- (4) هل يتعلق الأمر بمرصد أو معهد؟ وما هي العلاقة بالمجلس الأعلى لوسائل الإعلام والوسائل السمعية والبصرية في إفريقيا؟
- (5) إن الاستشارة واتخاذ القرار عن طريق الإنترنت يشكلان طريقة جديدة قد تكون محدودة.
- (6) إن أفريقيا مدعوة لاعتماد هذه العملية رغم أنها لم تشارك في المنتدى.
- (7) إن عنوان الموقع الإلكتروني المشترك ينبغي مراجعته للإشارة إلى أن المشاركة كانت مشتركة.
- (8) ينبغي تسليط الضوء على فشل اتحاد هيئات الإذاعة والتلفزيون الوطنية الإفريقية ووكالة أنباء عموم إفريقيا قبل النظر في الفائدة من إنشاء مرصد لوسائل الإعلام.
- (9) من الضرورة وضع إطار قانوني قاري يضمن مصالح إفريقيا في مجال وسائل الإعلام.
- (10) ينبغي تحديد الآثار المالية لمثل هذا المشروع.
- (11) ينبغي اعتبار هذا التقرير تقريرا مرحليا ويتعين توجيه نداء إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للرد على المقترحات ومنحها الوقت الكاف لبحث المشروع بصفة معمقة على أن تقوم المفوضية بتنظيم جلسة لاستشارة الأفكار لمناقشة هذا الموضوع.

71- ردا على انشغالات الدول الأعضاء، أكدت المفوضية على عدم القيام بأي عمل دون موافقة الدول الأعضاء لأن تنفيذ هذا المشروع يشكل عملية بدأت بتوقيع خارطة الطريق - وتعترم المفوضية تنظيم جلسة لاستئارة الأفكار لإيجاد حلول للمسائل المطروحة من قبل لجنة الممثلين الدائمين.

72- على إثر المناقشات، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:  
- إحالة المشروع إلى خبراء الدول الأعضاء المتخصصين في مجال وسائل الإعلام لدراسته بعمق قبل عرض نتائج أعمالهم على مؤتمر وزراء الإعلام الذين يرفعون توصياتهم بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي.

## (2) بحث التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ إستراتيجية الحوار المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عملها، الوثيقة (XV) EX.CL/506:

73- عند تقديم هذا البند، أحاط ممثل المفوضية لجنة الممثلين الدائمين علماً بأن التقرير المعروف هو تقرير اجتماع الترويكا الوزاري الثاني عشر بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المعقود في لوكسمبورج في 28 أبريل 2009. وقد ناقش الاجتماع عدداً من القضايا الرئيسية، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عمله الأولى، والتطورات الأخيرة منذ اجتماع الترويكا الوزاري الحادي عشر وكذلك تبادل وجهات النظر حول عملية التكامل الأفريقي. انبثقت عن الاجتماع عدة توصيات وقرارات. وقد سلط الضوء على عدد من القضايا الرئيسية، من بينها:

- 1) مجموعة التوصيات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والمالية.
- 2) أهمية الحوار الحالي حول تغير المناخ والحاجة إلى موارد كافية لتدابير التكيف مع هذا التغير والتخفيف من وطأته.
- 3) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية المشتركة والتوصيات حول المضي قدماً، بما في ذلك الحاجة إلى التصدي لمشكلة التمويل، وضرورة

التحضير الملائم لورشة العمل حول التمويل المزمع عقدها في سبتمبر 2009، الحاجة إلى مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيها على نحو ملائم وكاف وضرورة تمثيل الدول الأعضاء بفعالية في اجتماعات مجموعات الخبراء المشتركة.

- 74- في المناقشات التي أعقبت ذلك، أثارت لجنة الممثلين الدائمين القضايا التالية:
- (1) إن القسم الخاص بالسلم والأمن لم يعكس بصدق الوضع على الصعيد الميداني بما في ذلك تشاد ولم تتطرق إلى إثارة بعض القضايا ذات الصلة. ويجب على المفوضية تصحيح ذلك واتخاذ التدابير الكفيلة بإصدار تقارير أكثر دقة في المستقبل.
  - (2) يجب ألا يترك مشروع جدول أعمال الترويكا كما بحثتها لجنة الممثلين الدائمين للجانب الأوروبي فقط لاتخاذ القرار حوله.
  - (3) آثار التقرير مشكلة القرصنة ولكنه لم تتضمن تقييماً دقيقاً لجذور هذه المشكلة.
  - (4) إن التطورات الجديدة للأوضاع في موريتانيا وكذلك الموقف الأفريقي الموحد من تغير المناخ لم يعكسها التقرير بالقدر الكافي.
  - (5) تظل وتيرة تنفيذ الإستراتيجية المشتركة/خطة العمل الأولى بطيئة، وهو ما يرجع سببه جزئياً إلى مشكلة القدرات بالنسبة للجانب الأفريقي والنقص في الموارد المالية . ولا بد من معالجة هذه المشكلات وغيرها على نحو شامل بغية تحقيق نتائج ملموسة داخل الإطار الزمني لخطة العمل الأولى.
  - (6) حضر الجانب الأفريقي الاجتماعات مع النظراء الأوروبيين دون تحضير مسبق وكاف أو ملائم مما أفضى إلى نتائج غير مرغوب فيها في بعض الحالات.
  - (7) بدا جلياً أن الشراكات تغطي العديد من المجالات. ونظراً للقيود الحالية التي تحد من قدرات أفريقيا ، فمن المطلوب تحديد الأولويات والتركيز عليها في عملية التنفيذ.

75- بعد النقاش، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

- 1) يجب على الجانب الأفريقي استكمال الأعمال التحضيرية على نحو ملائم لضمان نجاح ورشة العمل حول التمويل المقرر عقدها في سبتمبر 2009.
- 2) يجب تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على المشاركة الكاملة في عملية التنفيذ. وفي هذا الصدد، يجب بحث المشروعات المبرمجة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك تلك المخططة على مستوى النيباد لكي يتم تنفيذها داخل إطار الشراكة الإستراتيجية.
- 3) يجب على أفريقيا اغتنام فرصة المراجعة المرحلية المخططة لإجراء تقييم دقيق للشراكة والتصميم على عمل واضح وملمس على صعيد التنفيذ.
- 4) يجب على أفريقيا أن تتولى مسؤولية ملكية الشراكة وأن تتخذ الخطوات الملائمة لتحسين مستوى المشاركة في الاجتماعات المشتركة لمجموعة الخبراء.
- 5) يجب على المفوضية والدول الأعضاء العمل معاً لضمان تحضير أكثر فعالية للاجتماعات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، يجب الإبلاغ، بتواريخ الاجتماعات المقررة قبل انعقادها بوقت كاف، وعقد اجتماعات تمهيدية بغية التوصل إلى بلورة موقف موحد.
- 6) يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ خطوات لتمويل مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات مجموعات الخبراء المشتركة من مبلغ المليون دولار أمريكي المخصص من الاتحاد الأوروبي.

**3) بحث تقرير المفوضية عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الوثيقة (XV) EX.CL/507:**

76- عند تقديم هذا التقرير، أشار مفوض الشؤون الاقتصادية إلى أن التقرير المرحلي عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2009 قد أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وفقاً

للالتزام بإعداد تقرير سنوي. وأشار أيضا إلى أنه بينما تواصل أفريقيا إحراز التقدم بشأن عدد بسيط من الأهداف، ليس هناك تقارب من حيث مستويات ومعدلات التقدم عبر الأقاليم الفرعية للقارة.

77- أشار أيضا إلى أن التحدي الكبير في إعداد التقرير كان متمثلا في عدم كفاية البيانات حول قياس التقدم والإبلاغ عنه فيما يتعلق بعدد من الأهداف. ذكر كذلك أن بعض التحديات قد تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية في القارة ومنها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وانخفاض الطلب على صادرات أفريقيا من السلع وهروب رأس المال وعجز بعض الشركاء عن الوفاء بالتزاماتهم من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية.

78- خلص التقرير إلى التوصية ببعض الإجراءات التي من شأنها ضمان إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشمل اعتماد إجراءات حماية اجتماعية مستهدفة ومرنة من قبل الدول الأعضاء وتكييف سياساتها الاقتصادية الكلية وقيام الدول الأعضاء بتوفير بيانات إحصائية حديثة لمفوضية الاتحاد الأفريقية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية بغية متابعة التقدم في تحقيق الأهداف بفعالية، من بين أمور أخرى.

79- في النقاش الذي أعقب ذلك، أبدت بعض الوفود التعليقات والملاحظات التالية:

(1) على لجنة الممثلين الدائمين الإحاطة علماً فقط بالتقرير لأنه سبق أن بحثه المؤتمر المشترك لوزراء المالية للاتحاد الأفريقي ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(2) كان انعدام البيانات الإحصائية الحديثة من بعض الدول الأعضاء يشكل عقبة أمام تقديم صورة عن الاتجاه الراهن. وفي هذا الصدد، فإن استخدام إحصائيات 2006 في إعداد التقرير لا يعكس الوضع الحقيقي نظراً للتطورات التي استجرت في السنوات الفاصلة بين الفترتين.

- (3) يتعين على الاتحاد الأفريقي أن يضع بصماته السياسية على العمل بدلا من السماح لكل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية الاستيلاء على العملية.
- (4) يجب ألا يعتبر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في التاريخ المستهدف فشلا، ذلك لأن هناك تحديات كثيرة ظلت تواجه بعض البلدان الأفريقية عبر السنين.
- (5) يجب تشجيع الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه القارة بما في ذلك الوفاء بالمساعدات الإنمائية الرسمية لتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

80- قامت المفوضية بالرد على هذه الملاحظات كما يلي:

- (1) هناك اتفاق على ضرورة إعداد مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية تقارير سنوية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الدول الأعضاء.
- (2) كانت عملية إعداد التقرير دقيقة وشملت عقد ورشة عمل للتصديق.
- (3) يجب تشجيع الدول الأعضاء على توفير البيانات الإحصائية في الوقت المناسب وتقوم المفوضية أيضا بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بها لضمان المتابعة الفعالة للتقدم المحرز.
- (4) صُمم برنامج الغذاء مقابل العمل كبرنامج صمام الأمان بهدف ضمان وصول معظم المستضعفين إلى الغذاء.

81- وأخيرا، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين بالتقرير.

**4) بحث تقرير المفوضية عن التحضيرات لقمة مجموعة الـ8، الوثيقة (XV) EX.CL/508:**

82- قدم مفوض الشؤون الاقتصادية عرضا حول وضع التحضيرات لعقد قمة مجموعة الثمانية من 8 إلى 10 يوليو 2009 في لاغوس، إيطاليا. وأبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأن الاجتماعات التحضيرية لهذه القمة عقدت في الجزائر والبنديقية بإيطاليا وميراندا، جنوب إفريقيا، بمشاركة مجموعة 3+5 للنيباد. واستكمل الطرفان خلالها جدول أعمال القمة الذي يتضمن البنود الرئيسية الآتية:

- 1) الاستجابة لأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أفريقيا.
- 2) تغيير المناخ.
- 3) السلم والأمن.
- 4) الحكومة الإلكترونية.

83- أوضح المفوض أن رسالة أفريقيا الرئيسية الموجهة إلى مجموعة الثمانية تعطي أساسا للاستجابة للأزمة المالية الشاملة والسلم والأمن والتغيرات المناخية. وذكر بأن أفريقيا ستكون ممثلة في مجموعة الثمانية من خلال قادة مجموعة الخمسة ورؤساء الاتحاد الأفريقي والنيباد والمفوضية. وأخيرا، استرعى انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى المواضيع الهامة ومن بينها خاصة ما يلي:

- 1) تحديد الهيكل الذي يتولى قيادة التحضيرات لقمة الثمانية، ممثلا للاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد.
- 2) مسألة مستوى المشاركة في اجتماعات رابطة البرلمانات الفرانكفونية. وقد أمكن حل هذه المسألة حيث يتعين على الدول أن تقرر بنفسها ما تراه مناسبا لذلك.

3) ضرورة اعتماد خطة العمل الإفريقية، والجدير بالذكر أن هذه الخطة صدرت عن اجتماع صندوق السلام الأفريقي المنعقد في لندن وتحتوي على عدد من المشاريع التي يجب تنفيذها في إطار خطة تنفيذ الحوار بين إفريقيا وأوروبا.

84- قدم أعضاء لجنة الممثلين الدائمين خلال مداخلتها الملاحظات التالية:

- 1) فيما يتعلق بالتحضير للقمة، يفضل استعمال الهيكل الموجود بدلا من إنشاء آلية جديدة.
- 2) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتولى القيادة، لكن أمانة النيباد تقوم بالدور الرئيسي في عملية التنفيذ.
- 3) تجدر الإشارة إلى أن أنشطة وتنفيذ التزامات الاجتماعات السابقة لمجموعة الثمانية.
- 4) ينبغي تقديم الوثيقة النهائية إلى الدول الأعضاء قبل 3 يوليو لتمكين أفريقيا من المشاركة الفعالة في قمة مجموعة الثمانية في لاقبلا.
- 5) في مجال التغييرات المناخية ينبغي أن تحرص المفوضية على دمج نتائج اجتماعي الجزائر ونيروبي في الموقف الأفريقي الموحد.
- 6) ينبغي لإفريقيا أن تطلب تعويضا من الطرف الذي ينتهك التوازن البيئي.

85- قدمت المفوضية الشروح والتوضيحات الآتية:

- 1) تتابع المفوضية بنشاط التزامات الاجتماعات السابقة لمجموعة الثمانية مثل إلغاء الديون الذي كان من نتائج قمة مجموعة الثمانية في 2005 والمساهمة المتوقعة بحوالي 15 إلى 20 مليون دولار بحلول 2010.
- 2) تم إبلاغ إيطاليا بالرسائل الرئيسية، بصفتها البلد الذي يرأس مجموعة الثمانية.
- 3) تم إدماج نتائج مجموعة العشرين ومقترحات إفريقيا، في الوثيقة النهائية.



4) على الرغم من أن مسألة المؤسسات المالية الدولية عولجت في إطار مجموعة العشرين، فإنها ستناقش أيضا في قمة مجموعة الثمانية حتى يسمع صوت أفريقيا عاليا.

5) تواصل البلدان المتقدمة إعداد إجراءات تهدف إلى تشجيع اقتصاداتها، ولكنها لا تولي اهتماما كبيرا لإنعاش الطلب في إفريقيا.

6) ومن الضروري رفع رأسمال البنك الأفريقي للتنمية.

7) تتولى المفوضية تحديث الوثيقة المتعلقة بالتغيرات المناخية.

86- على أثر مناقشة هذه المسألة، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الآتية:

1) ينبغي للمفوضية أن تحرص على متابعة تنفيذ التزامات قمم مجموعة

الثمانية السابقة وإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر بانتظام.

2) ينبغي أن يسمع صوت إفريقيا بكل وضوح في لاقبلا.

3) طبقا للقانون التأسيسي وبعد إدماج النيباد في الاتحاد الأفريقي، تتولى

المفوضية الدور القيادي في عملية مجموعة الثمانية.

4) ينبغي إعداد تقرير شامل يوزع على الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن

لضمان مشاركة فعالة لأفريقيا في مجموعة الثمانية خلال اجتماع لاقبلا.

5) بحث تقرير المفوضية عن إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي،

الوثيقة EX.CL/509 (XV):

أ) تقرير الاجتماع الأول للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالنيباد،

الوثيقة EX.CL/509 (XV)a :

87- تولى تقديم البند رئيس اللجنة الفرعية معالي سفير جنوب إفريقيا لدى جمهورية إثيوبيا

الاتحادية الديمقراطية والاتحاد الإفريقي. وأشار إلى أن اللجنة الفرعية قد استرشدت

في عملها بمختلف مقررات وقرارات المؤتمر بشأن إدماج النيباد في هياكل وعمليات

الاتحاد الإفريقي، فضلا عن نتائج اجتماع الجزائر لاستشارة الأفكار ومؤتمر دكار الاستعراضي، من بين أمور أخرى. وعليه، شدد على أن المعايير كانت واضحة وأن القوة الدافعة للعمل الذي قامت به اللجنة الفرعية تمثلت في تحليل واستعراض التوصيات المتضمنة في تقرير الدراسة الذي أعده الخبراء الاستشاريون.

88- ألقى الضوء على التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الدراسة التي أجازها الخبراء الاستشاريون والتي تتضمن ما يلي:

- (1) إنشاء سلطة تابعة للنيباد المعنية بالتخطيط والتنسيق باعتبارها جهازا فنيا للرؤية التنموية للاتحاد الإفريقي وسياساته واستراتيجياته بخصوص المشاريع القارية والإقليمية من خلال تنسيق أصحاب المصلحة الرئيسيين وبناء شراكات مع المؤسسات الرئيسية وتعبئة الموارد.
- (2) استعراض وإعادة تحديد شكل مديريات مفوضية الاتحاد الإفريقي للتركيز على صياغة ورصد وتقييم سياسة الاتحاد الإفريقي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأطره الاستراتيجية ودعمه لعمليات سلطة النيباد المعنية بالتخطيط والتنسيق.
- (3) إنشاء سلطة النيباد المعنية بالتخطيط والتنسيق بموجب البروتوكول المعتمد من قبل المؤتمر
- (4) إعادة تشكيل لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات وتحويله إلى لجنة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن يتم التعامل معها كلجنة دائمة تابعة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي.
- (5) إنشاء جهاز تابع لسلطة النيباد المعنية بالتخطيط والتنسيق للإشراف على عملياتها وضمان المساءلة والدعم لعمل لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- (6) إنشاء أمانة للنيباد لدعم سير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والجهاز المشرف على سلطة النيباد المعنية بالتخطيط والتنسيق.
- (7) وضع الهيكل التنظيمي للجهاز المشرف على برنامج النيباد.

89- قدم الرئيس نتائج مداولات اللجنة الفرعية حول كل توصية من التوصيات المقترحة أعلاه في تقرير الدراسة، موضحاً أسباب رفض أو قبول كل منها. وفي بعض الحالات، تجاوز الخبراء الاستشاريون تفويضهم، بينما خالفت التوصيات المقترحة في حالات أخرى مقررات سابقة صدرت عن المؤتمر حول الموضوع.

( ب ) بحث التقرير المرحلي للمفوضية عن إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي، الوثيقة (XV) EX.CL/509:

- 90- أثناء تقديمه هذا البند، أوضح مفوض الشؤون الاقتصادية أن التقرير المرحلي يهدف إلى إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في إدماج النيباد في عمليات وهياكل الاتحاد الإفريقي. وقد تم التركيز بشكل خاص على النتائج والتوصيات الرئيسية لتقرير الدراسة للخبراء الاستشاريين حول إدماج النيباد، كما طُرحت المسائل التي تتطلب إرشادات ونوقش التقدم المحرز في مواءمة برامج وأنشطة مفوضية الاتحاد الإفريقي مع برامج وأنشطة النيباد. أكد على أن فهم المفوضية قائم على ضرورة إدماج النيباد في مفوضية الاتحاد الإفريقي وليس في الاتحاد الإفريقي بصفة عامة وشدد على الحاجة إلى التوصل إلى فهم مشترك لهذا الموضوع، لأن ذلك أساسي لعملية الإدماج.
- 91- فيما يتعلق بتقرير الدراسة، أوضح أنه تم تقديم تقرير أولي إلى وحدة تنسيق النيباد ثم رُفعت تعليقات بشأنه إلى الخبراء الاستشاريين أُدرجت فيما بعد في التقرير. وبعد ذلك، أجرى الخبراء الاستشاريون سلسلة من المشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

ومفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد ووكالات الأمم المتحدة وبنك التنمية الإفريقي والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص فضلا عن أصحاب المصلحة غير الإفريقيين. كما تم إجراء مشاورات إضافية مع وحدة تنسيق النيباد ولجنة الممثلين الدائمين ومفوضية الاتحاد الإفريقي. وعليه، فإن العملية قد اتسمت بأكبر قدر من الشمولية.

92- شدد المفوض أيضا على بعض التوصيات الرئيسية لتقرير الدراسة فضلا عن وجهات نظر المفوضية حول كل من هذه التوصيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإطار القانوني ودور كيان النيباد وقيمتها المضافة تجاه مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات والعلاقات الرسمية بين كيان النيباد ومفوضية الاتحاد الإفريقي وإنشاء جهاز للإشراف على عمليات كيان النيباد والتمويل.

93- خلال النقاش الذي دار حول العروض المذكورة أعلاه، أشاد أعضاء الوفود بكل من المفوضية واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين على التقييم الشامل الوارد في تقرير الدراسة للخبراء الاستشاريين. وتتمثل بعض المسائل الرئيسية التي تم طرحها فيما يلي:

(1) كان من غير المناسب إرسال تقريرين منفصلين عن الموضوع نفسه إلى أجهزة صنع القرار للاتحاد الإفريقي. يتعين تحديد نقاط التوافق والخلاف وإدراجها في تقرير موحد للبحث من قبل المجلس التنفيذي

(2) اتضح أن هناك تفسيرات مختلفة للقرار المتضمن إدماج النيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الإفريقي. ولا بد من فهم مشترك لهذه المسألة الأساسية.

(3) على المجموعات الاقتصادية الإقليمية بصفاتها دعائم في تكامل إفريقيا أن تؤدي دورا قيما في العملية. وعليه، يتعين استشارتها على نحو كاف لتقديم مساهماتها الضرورية.

(4) تتوقف استمرارية إدماج النيباد أساسا على مدى أخذ وجهات نظر الأطراف الفاعلة المعنية في الحسبان. وعليه، يتعين مراعاة توسيع نطاق عملية التشاور.

5) تم التأكيد على ضرورة تبادلي تقديم تقارير موازية بغية تشجيع الانسجام في تنفيذ أنشطة وبرامج النيباد.

6) يجب ألا يكون كيان النيباد الجديد سلطة وفقا لمقرر المؤتمر بشأن تحويل مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سلطة للاتحاد الإفريقي.

7) تم التأكيد على ضرورة توخي الوضوح بشأن المسائل الخاصة التالية الواردة في التقرير:

- أ) دور لجنة الممثلين الدائمين في عملية إعداد ميزانية النيباد.
- ب) المواءمة غير الكافية بين الخطط الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الإفريقي وخطط النيباد.
- ج) مبدأ التناوب بخصوص العضوية للبلدان الأعضاء في لجنة التنفيذ لرؤساء الدول والحكومات،

- 94- وافقت لجنة الممثلين الدائمين على أن إدماج النيباد في هياكل وعمليات الإتحاد الإفريقي مسألة بالغة الأهمية. وعليه، ورغم طابعه العاجل، فإن الإدماج يتطلب وقتا كافيا لإجراء تقييم شامل لمختلف الاقتراحات والمشاورات الضرورية لإحراز التقدم في العملية. وبناء على ما سبق ذكره، قررت لجنة الممثلين الدائمين ما يلي:
- 1) يطلب تمديد الموعد النهائي لتقديم تقرير الدراسة إلى قمة يناير/فبراير 2010.
  - 2) يجب أن يعمل الخبير الاستشاري على ملامح وصلاحيات الكيان لتقديمها إلى الدورة العادية القادمة للقمة.
  - 3) في غضون ذلك، يتعين تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين التقريرين واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدمجها.

6) بحث التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ إعلان يوليو 2008 بشأن التزامات شرم

الشيخ بالتعجيل بتحقيق هدفى المياه والصرف الصحى فى إفريقيا، الوثيقة

**:EX.CL/510 (XV)**

95- بحثت لجنة الممثلين الدائمين تقريرين مرحليين للمفوضية عن تنفيذ التزامات شرم

الشيخ بالتعجيل بتحقيق هدفى المياه والصرف الصحى فى إفريقيا. خلال المناقشات،

قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الآتية:

- 1) يجب أن يسلط التقرير الضوء على التنفيذ النوعي والكمي لمقرر شرم الشيخ.
- 2) يجب أن تولي المفوضية عناية خاصة لهذه المسألة بالنظر للأهمية التي تكتسيها.
- 3) يجب إسناد هذه المسألة إلى الوزراء المسؤولين عن المياه والصرف الصحى بغية تقديم توصيات مناسبة للمجلس التنفيذي في هذا الشأن.

96- ردا على الانشغالات التي تم التعبير عنها، أوضحت المفوضية أن الأمر يتعلق

بالتقرير المرحلي عن وضع تنفيذ مقرر يوليو 2008. وأبرزت أن المعطيات المتعلقة

بالمياه والصرف الصحى كانت محل تقرير تم تقديمه إلى دورة يناير 2009. وذكرت

المفوضية في الختام أنه سيتم عرض هذا التقرير على مؤتمر الوزراء الأفريقيين

المسؤولين عن المياه المقرر عقده في نهاية 2009.

97- عقب المناقشات، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الآتية:

- 1) الإحاطة علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ إعلان يوليو 2008 لشرم الشيخ.
- 2) اقتراح عقد اجتماع للوزراء المسؤولين عن المياه والصرف الصحى بغية تقديم توصيات مناسبة إلى المجلس التنفيذي خلال دوراته المقبلة.

7) بحث التقرير المرحلي للمفوضية عن صندوق الائتمان للمرأة التابع للاتحادالأفريقي، الوثيقة (XV) EX.CL/511:

98- عند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، أشارت ممثلة المفوضية إلى أنه في يناير 2009، قدمت تقريرا شاملا عن تنفيذ المقرر (VIII) ASSEMBLY/AU/DEC.134-164 بشأن إنشاء صندوق ائتمان للمرأة تابع للاتحاد الإفريقي، تم فيه إبراز الصعوبات التي اعترضت تنفيذ المقرر مضيفة أنه، بالرغم من جميع الجهود التي بذلتها المفوضية، لم يكن بوسع البنك الإفريقي للتنمية أن تستكمل الدراسة حول الصندوق في الوقت المناسب لتتسنى عملية الإطلاق في يوليو 2009 كما كان مقررا. وأمام هذه الصعوبات، طلبت المفوضية ما يلي:

- (1) تأجيل تاريخ إطلاق الصندوق من يوليو 2009 إلى يناير 2010 لإعطاء البنك ما يكفي من الوقت لاستكمال الدراسة وتقديمها للمفوضية.
- (2) تأجيل انعقاد ورشة العمل حول التصديق من يومي 28 و 29 مايو 2009 إلى ما بعد قمة يوليو 2009، ويُفضل أن تكون متوازية مع اجتماع الوزراء المسؤولين عن شؤون الجنسين، المقرر عقدها في أكتوبر 2009.
- (3) إدراج الدراسة في جدول عمل مؤتمر الوزراء المسؤولين عن شؤون الجنسين.

99- وخلال المناقشة التي تلت، أدلى أعضاء الوفود الذين تناولوا الكلمة بالملاحظات التالية:

- أ) إن العرض الشفهي الذي قدمته ممثلة المفوضية تضمن وقائع وتوصيات لم تكن واردة في التقرير المكتوب الموضوع تحت تصرف الدول الأعضاء.
- ب) نظرا لكون التقرير المكتوب وثيقة مرجعية، كان ينبغي تحديثه تمشيا مع ما تم نقله شفويا.

- ( ج ) كان الصندوق يعتبر آلة أساسية في مكافحة الفقر في القارة، وتأخير إنشائه كان مدعاة للانشغال نظرا للأمال الكبيرة التي تعلقها على المشروع الشعوب الإفريقية عامة والنساء خاصة.
- ( د ) كان الصندوق بالغ الأهمية وحيويا بالنسبة للمرأة الإفريقية وكان من الضروري أن تقدم المفوضية تأكيدات بأنه لن يؤجل مرة أخرى.
- ( هـ ) كانت الحاجة تدعو إلى إنشاء فريق خبراء موسع لبحث كل ما قد يتفرع عن إنشاء الصندوق تشعبات، بما في ذلك القواعد التي تحكم تفعيل الصندوق.
- ( و ) ثمة حاجة إلى الشروع في إجراء تقييم لنوع الجنس يكون دقيقا وخاليا من المصطلحات المثيرة للجدل.
- ( ز ) كان ينبغي تزويد لجنة الممثلين الدائمين بنسخة من مشروع التقرير الذي قدمه فريق الخبراء.
- ( ح ) ينبغي أن تتناول الدراسة مسألة مصادر التمويل البديلة.
- ( ط ) بعد مناقشة الوزراء المسؤولين عن مسائل الجنسين للدراسة، يتعين أن يواصل بحثها كل من لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر، وألا تنتقل فقط من الاجتماع الوزاري إلى المجلس التنفيذي.
- ( ي ) ينبغي بيان مصدر التمويل.
- ( ك ) ينبغي إدارة الصندوق وفقا للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

100- قدمت ممثلة المفوضية الإيضاحات التالية:

- (1) لن يكون ثمة تأجيل آخر للإطلاق بعد يناير 2010 لأن البنك الإفريقي للتنمية أصدر فعلا مشروع دراسة نظرت فيه المفوضية قبل إعادته إلى البنك للاستكمال.



- (2) وفيما يتعلق بالإجراء الذي ينبغي اتباعه، ستمر الدراسة عبر ورشة عمل التصديق، ومن هناك إلى لجنة موسعة، ثم إلى الاجتماع الوزاري قبل تقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين لبحثها لاحقاً من قبل المجلس التنفيذي.
- (3) لم يتسن توزيع مشروع التقرير على الدول الأعضاء لأنه ينبغي أن تنظر فيها المفوضية قبل وضعها تحت تصرف لجنة الممثلين الدائمين.
- (4) وعن التفاوت بين التقريرين الشفهي والمكتوب: تم تقديم التقرير المكتوب لاحترام موعد محدد. وتم تلقي الدراسة من البنك الإفريقي للتنمية بعد تقديم التقرير المكتوب. وسيتم تحديث التقرير تبعاً لذلك حسبما طلبت لجنة الممثلين الدائمين.
- (5) ستتضمن الدراسة تمكين المرأة.
- (6) ستتناول الدراسة كذلك مسألة مصادر التمويل البديلة.

#### 101- وفي نهاية المناقشة، فإن لجنة الممثلين الدائمين:

- (1) أخذت علماً بالتقرير وبالصعوبات التي تمت مواجهتها في تنفيذ المقرر بشأن صندوق الائتمان للمرأة التابع للاتحاد الإفريقي.
- (2) أوصت المجلس التنفيذي بتأجيل تاريخ إطلاق صندوق الائتمان من يوليو 2009 إلى يناير 2010.
- (3) طلبت من المفوضية تعجيل تنفيذ المقرر بحيث يتم إطلاق الصندوق دون مزيد من التأخير.

سابعاً- البنود المقترحة من الدول الأعضاء:

1) إعلان 2010 عاماً دولياً للشباب (بند اقتراحه الجمهورية التونسية)، الوثيقة

**:EX.CL/512 (XV) ADD.1**

102- في عرضه، أوضح ممثل الجمهورية التونسية بأن اقتراح إعلان 2010 عاماً دولياً للشباب تحت رعاية الأمم المتحدة أمر بادر إليه الرئيس بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية وهي مبادرة تسعى إلى إشراك الشباب بدلاً من العمل نيابة عنهم كما جرت عليه العادة. وهدف الاقتراح هو اعتماد ميثاق دولي يكون أساساً متيناً لربط شباب العالم بالقيم العالمية.

103- في المناقشات اللاحقة، أثارت الوفود التساؤلات وطلبت الإيضاحات حول المسائل التالية:

1) معرفة ما إذا كان الاقتراح يتعلق "بعام أفريقي" أو بعام دولي".

2) موقف ودور المفوضية حول المسألة.

3) الآثار المالية لاعتماد الاقتراح.

104- رداً على هذه الانشغالات، أوضح ممثل الجمهورية التونسية أن الاقتراح يتعلق بعام دولي وأنه لا توجد أي آثار مالية تتحملها المفوضية لأن الإعلان قد قامت به الأمم المتحدة.

105- في نهاية المناقشات، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بتقديم اقتراح إعلان 2010 عاماً دولياً للشباب إلى المجلس التنفيذي.

2) إنشاء المجلس الأفريقي للدفاع (بند اقتراحته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية

الاشتراكية العظمى)، الوثيقة EX.CL/512 (XV) ADD.2:

106- عند تقديمه هذا البند، أوضح ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بأن إنشاء المجلس الأفريقي للدفاع يندرج في إطار أحكام القانون التأسيسي ذات الصلة والبروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن وميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك للاتحاد الأفريقي.

107- وذكر أيضا أن الدول الأعضاء قد عبرت من خلال هذه الوثائق القانونية عن الأهمية التي توليها للدفاع المشترك عن القارة وضرورة توفر إطار للتصدي لأي اعتداء ضد دولة عضو.

108- وأخيرا، ذكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أنه يتعين إنشاء المجلس الأفريقي للدفاع لأفريقيا كأحد أجهزة الاتحاد. وسيتم تحديد مهام هذا المجلس من خلال بروتوكول سيتم اعتماده في إطار إنشائه.

109- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بهذا المقترح وأوصت المجلس بالتنفيذي ببحثه.

3) انضمام مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: تعجيل

الانضمام إليها لخدمة المصالح الأفريقية على أكمل وجه. (بند اقتراحته جمهورية

تشاد)، الوثيقة EX.CL/512 (XV) ADD.3:

110- اقترح ممثل جمهورية تشاد وهو يقدم هذا البند، أن تنضم مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك صونا لمصالح أفريقيا في مكافحة تدهور الأرض والتصحر والجفاف والآثار السلبية لتغير المناخ. وقدم خلفية عن هذه الاتفاقية والمبررات السياسية والقانونية للعضوية في هذه الأداة الدولية وكذلك واجبات مفوضية الاتحاد الأفريقي كطرف فيها.

111- بينما أشادت الوفود بالاقترح، أقترح أنه وفقاً لمقرر سابق صادر عن المجلس يجب أن ترفق الآثار المالية بهذا الاقتراح وكذلك الإطار القانوني. رداً على ذلك، أعرب سفير جمهورية تشاد عن أسفه للخطأ في عدم إرفاق الآثار المالية بالاقترح ولكن ذلك سيتم عند عرضه على المجلس التنفيذي. غير أنه قدر أن تصل الكلفة المقترحة لتنفيذ الاقتراح 10,000 يورو.

112- وفي الختام، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين بالاقترح وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

**4) إنشاء الوكالة الأفريقية لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية للبلدان الأفريقية (بند  
اقترحه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)، الوثيقة  
EX.CL/512 (XV) ADD.4**

113- قدم هذا البند ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، فأوضح أن مبررات اقتراح إنشاء مثل هذه الوكالة هي ضمان قدرة أفريقيا على التحكم في مواردها البحرية التي يستغلها العملاء الخارجيون بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات وقد أدى هذا الوضع إلى تبديد كبير لثروة إفريقيا. وشدد على أن الثروة المائية مهمة جداً لبقاء العديد من المجتمعات الساحلية في أفريقيا وبالتالي تكتسي حماية هذه الموارد أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل القارة.

114- أوصت لجنة الممثلين الدائمين بتقديم هذا البند إلى المجلس التنفيذي للبحث.

115- وفيما يتعلق بمسألة البنود المقترحة من الدول الأعضاء عامة أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

1) يجب أن تصاحب البنود التي تقترحها الدول الأعضاء الآثار المالية وفقاً لمقرر سابق حول المسألة.

(2) يجب أن تقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي المشورة للدول الأعضاء حول موازنة مقترحاتها مع سياسات ومؤسسات/أجهزة الاتحاد الأفريقي حتى لا يكون هناك تضارب أو ازدواجية.

(3) دون المساس بحقوقها الجوهرية، في اقتراح البنود للبحث من قبل المجلس التنفيذي والمؤتمر، يتعين على الدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار مشاكل القدرات الحالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الأنشطة والبرامج.

#### ثامنا- بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية الخامسة عشرة للمجلس التنفيذي:

116- بحثت لجنة الممثلين الدائمين جدول أعمال المجلس التنفيذي واعتمده مع إجراء تعديلات عليه.

#### تاسعا- ما يستجد من أعمال:

#### بيان رئيس البرلمان الأفريقي:

117- في كلمته، ذكر الرئيس المنتخب حديثا للبرلمان الأفريقي لجنة الممثلين الدائمين بأن انتخاب الرئيس وهيئة المكتب الجديدة للبرلمان الأفريقي قد تم وفقا للمقرر رقم 459 الصادر عن المجلس التنفيذي في فبراير 2009 وأن العملية ستستمر بانتخاب المجموعات الإقليمية في سبتمبر 2009. وأكد أن نية هيئة المكتب الجديدة للبرلمان الأفريقي هي فتح صفحة جديدة والعمل من أجل تحقيق أهداف البرلمان. وأبرز أيضا رسالة البرلمان وهي الالتزام الصارم بمقررات المجلس التنفيذي والمؤتمر وتنظيم الإجراءات الإدارية والمالية وتحسين العلاقات بين البرلمان الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى بغية ضمان التماسك. وأفاد لجنة الممثلين الدائمين بأن قواعد إجراءات البرلمان تتم مراجعتها وأن مقرر المؤتمر بشأن الميزانية سوف ينفذ بالكامل. وفيما يتعلق برؤية البرلمان الأفريقي، شدد على أن التركيز سوف يكون على تحويل الجهاز لتمارس السلطات التشريعية في مجالات مثل حرية التنقل والشؤون

الاجتماعية والبيئة والزراعة والبنية التحتية. واختتم مؤكدا أهمية تعزيز انجازات مختلف أجهزة الاتحاد لضمان تحقيق أهداف تكامل القارة.

عاشرا- اعتماد تقرير لجنة الممثلين الدائمين:

118- تم اعتماد تقرير لجنة الممثلين الدائمين مع إجراء التعديلات عليه.

حادي عشر- الجلسة الختامية:

119- في كلمته الختامية، أعرب أمين المكتب الشعبي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ورئيس لجنة الممثلين الدائمين سعادة السيد على عويدان عن شكره لزملاءه لمساهماتهم القيمة في نجاح الاجتماع وأكد للبرلمان الأفريقي أيضا تعاون لجنة الممثلين الدائمين المستمر وأعرب عن تقديره للمفوضية لدورها في الاجتماع ولجودة التقرير ووثائق العمل ووعده بأن لجنة الممثلين الدائمين سوف تواصل إيلاء العناية لرفاهية وظروف خدمة عملي المفوضية.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2009

# Rapport

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/3681>

*Downloaded from African Union Common Repository*